الانتخابات الفلسطينية اليتيمة محليا وإقليميا ودوليا

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

لم تجد الانتخابات الفلسطينية من يدافع عنها بإخلاص حتى الآن. وكل الأطراف التي كانت تتمنى ولادتها منذ سنوات هي غير قادرة على الذود عنها، أو تفتقر للأدوات الكافية لتسجيل اسم المولود في الوثائق الدالّة على انتسابه كي يخرج للحياة معروف النسب.

تحولت الانتخابات إلى ما يشبه الطفل اليتيم. كل جهة تتنصل منها أو تضع شروطا لتبنيها وتأييدها، أو تظهر عدم الاكتراث بها، ما أدى إلى فقدانها لجانب كبير من البريق السياسي المتوقع أن يصاحبها عندما أعلن عنها الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبومازن) منذ حوالي أربعة أشهر.

مضت هذه المدة في أخذ ورد وجدل، ونقاش حيوي ومفتعل، ومناورات وألاعيب، لكن الطريق إلى الانتخابات بات غير مهيّأ بالمرة. تزايدت التعقيدات المحلية والإقليمية والدولية، وكأن هناك ما يشبه الإجماع على رفضها لعدم القدرة على تحمل ضوابط المقدمات والمخرجات، فضلا عن تكاليف إجراء العملية الانتخابية نفسها، التي تتطلب خطوات إيجابية متعددة، وتحركات ترمم جدران الثقة بين القوى المختلفة.

كشف الرئيس أبومازن عن رغبته في إتمامها، وتخطى مرحلة الرفض ثم التردد الحركي، ودعا إليها متخليا عن حذره السياسي الداخلي، ومتجاوزا الخدع والمطبات التي كبحت قبوله لهذه الخطوة منذ سنوات. تجاوبت حركة حماس معه، ولم تردْ أن تضع العصي وسط عجلاتها. وافقت على مضض بعد أن أدركت مخاطر التصميم على رفضها.

يبدو أن الطرفين، أبومازن وحماس، كانا يدركان صعوبة تطبيقها على الأرض، وحاولا إبراء ذمتهما أمام الشعب الفلسطيني والتظاهر بالقبول، حتى جاءت العقبة الكأداء من قبل إسرائيل، برفضها مشاركة سكان القدس العربية المحتلة في الانتخابات. ولم يُسقط في أيدي الجانبين كما هو متوقع، لأن الفيتو الإسرائيلي أصبح كحبل إنقاذ، في وقت ضاقت فيه الحبال على غالبية الجبهات. فالحلفاء والأنصار والمؤيدون للرئيس أو حماس بدأوا رحلة الانفضاض التدريجي.

فوّت الجانبان الكثير من الفرص التي كانت فيها الانتخابات ملاذا آمنا لقوى مختلفة ومطلبا شعبيا واضحا، وانخرطا في معركة طويلة لكسر العظام الأمنية وتصفية الحسابات السياسية حتى فقدت الانتخابات معانيها الرمزية. تسبب التشبث بالسلطة والقبض على مفاتيحها في الضفة الغربية وقطاع غزة في تغييب النهج الديمقراطي الذي يجبر دوائر متباينة على تأييده.

من الضروري أن تنتفض القوى الفلسطينية غير الفصائلية للدفاع عن مطلب الانتخابات، حتى لا تبرد الدعوة وتفقد مفعولها. فالشعوب قادرة على فرض إرادتها السياسية حتى لو كانت تحت الاحتلال

جاء اليوم الذي لم تجد فيه السلطة الفلسطينية مدافعا حقيقيا عن تحركها السياسي، لأن الدعوة خرجت بعد فوات الأوان، وفي ظل حالة التباس عامة خيمت بظلالها على القضية الفلسطينية، وجرى وضعها على الرف، أو بمعنى أدق في مكان قصي لا يزعج أحدا، ومكّن إسرائيل من ممارسة صلفها المعهود بأريحية سياسية نادرة.

التقدم الذي أحرزته القضية من قبل، على الصعيد السياسي أو صعيد المقاومة، كان عنوانه اللحمة الوطنية والأراضي مقطعة الأوصال بهذه الصورة التي جعلت إسرائيل تتحكم في كل كبيرة وصغيرة، والحصول على موافقتها مسألة مركزية لإتمام العملية الانتخابية.

يعي من أطلق الدعوة ومن تجاوبوا معها، بحسن أو سوء نية، أن إسرائيل مرتاحة للصيغة الحالية. السلطة الوطنية منغلقة على نفسها في رام الله، وحماس قانعة بحكم غزة، وبينهما شتات فلسطيني في الداخل، ولا يستطيع المواطنون العبور من منطقة إلى أخرى دون تصريح من قوات الاحتلال.

كيف تصور الرئيس أبومازن أنه يمكن الحصول على موافقة الحكومة الإسرائيلية لإجراء انتخابات في القدس المحتلة، وهي التي سلبت أجزاء كبيرة منها، وتسعى بكل الوسائل لتكريس الأوضاع المختلة؟ هل أقدم على طلبه وهو لديه ذرة شك بالموافقة عليه؟

كان من الذكاء والحنكة ليتوقع ردا سلبيا من إسرائيل. غير أنه لعب على هذا الوتر بهدف رمي الكرة في ملعبها وتحميلها مسؤولية تعطيل الانتخابات، معتقدا أن المجتمع الدولي يمكن أن يتحرك للضغط عليها، ويجبرها على تسهيل هذه المهمة، أو يحصل على براءة شعبية تفيد أنه لم يقف حائلا دونها.

من هنا يأتي سوء التقدير وسوء المُراد. فالمجتمع الدولي الذي هضم قرار الولايات المتحدة باعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل منذ عام، وصمتت قواه الرئيسية على نقل السفارة الأميركية إليها، من السهولة أن يستوعب رفض أي حكومة في تل أبيب إجراء انتخابات في القدس. ومن السهولة أيضا ألا يتجاوب مع نداءات أبومازن المتكررة حيال الانتهاكات المستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني ولو كان متعلقا بالانتخابات.

وكان من الممكن أن تصبح هذه الوسيلة طوق نجاة سياسيا بدلا من أن تتحول إلى مأزق في حالة تعطليها أو العزم على إجرائها. حيث أكدت دعوة أبومازن المتأخرة كثيرا أن قراءته للتطورات مبتورة. لم تسعفه خبرته الطويلة في فهم ما يدور من حوله مبكرا، ويتخذ هذه الخطوة في الوقت المناسب. ربما لم تمهله حماس وتصرفاتها هذه الفرصة سابقا، لكن كان عليه عدم التباطؤ كل هذه الفترة، ويبدو مصدوما في الرد الإسرائيلي.

على الرئيس الفلسطيني والقوى الوطنية مواصلة التمسك بمطلب الانتخابات، وقطع الطريق على من وجدوا راحتهم في التعنت الإسرائيلي أو طربوا للعقبات الكثيفة التي تتناثر على جانبي الطريق، وحشد همتهم لردم جزء من الفجوة الواسعة في البيت الفلسطيني، ومناشدة المجتمع الدولي مساعدتهم. فلا تزال هناك قوى مخلصة تنبض بالحياة.

والدعم العربي والتفهم الدولي. والآن غابت اللحمة، وتوارى الدعم تقريبا، وانعدم أو كاد التفهم. وفوتت العديد من الفرص إلى الدرجة التي تجرأت فيها الإدارة الأميركية على التلويح بصفقة مشبوهة أُطلق عليها "صفقة القرن"، سوف تُجهز، حال تنفيذها بحذافيرها، على غالبية الثوابت الفلسطينية.

تحتاج الدعوة للانتخابات جملة من الخطوات المخلصة والدقيقة لتجعلها أمرا واقعا يصعب تجاهله من الجهات التي تعمدت عدم التجاوب معها. في مقدمتها تقريب المسافات بين القوى الفلسطينية، والتخلي عن التجاذبات المعتادة وما جلبته من ويلات على الفصائل ذاتها، وأضحت المصالح الحركية مقدمة على القضية، ما أفقدهما زخما سياسيا انعكس على السلبية الراهنة مع أحد المطالب الطبيعية.

لن تكون هناك انتخابات والأجواء الداخلية ملبدة بالغيوم ومعبأة بالاحتقان، والمظلة الإقليمية غائبة، والحضور الدولي منخرط في ملفات أخرى يرى أنها أكثر أهمية من القضية الفلسطينية. لن يتم إجراء انتخابات سلبيا من إسرائيل. غير أنه لعب على هذا الوتر بهدف رمي الكرة في ملعبها وتحميلها مسؤولية تعطيل الانتخابات، معتقدا أن المجتمع الدولي يمكن أن يتحرك للضغط عليها، ويجبرها على تسهيل هذه المهمة، أو يحصل على براءة شعبية تفيد أنه لم يقف حائلا دونها.

من هنا يأتي سوء التقدير وسوء المُراد. فالمجتمع الدولي الذي هضم قرار الولايات المتحدة باعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل منذ عام، وصمتت قواه الرئيسية على نقل السفارة الأميركية إليها، من السهولة أن يستوعب رفض أي حكومة في تل أبيب إجراء انتخابات في القدس. ومن السهولة أيضا ألا يتجاوب مع نداءات أبومازن المتكررة حيال الانتهاكات المستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني ولو كان متعلقا بالانتخابات.

وكان من الممكن أن تصبح هذه الوسيلة طوق نجاة سياسيا بدلا من أن تتحول إلى مأزق في حالة تعطليها أو العزم على إجرائها. حيث أكدت دعوة أبومازن المتأخرة كثيرا أن قراءته للتطورات مبتورة. لم تسعفه خبرته الطويلة في فهم ما يدور من حوله مبكرا، ويتخذ هذه الخطوة في الوقت المناسب. ربما لم تمهله حماس وتصرفاتها هذه الفرصة سابقا، لكن كان عليه عدم التباطؤ كل هذه الفترة، ويبدو مصدوما في الرد الإسرائيلي.

على الرئيس الفلسطيني والقوى الوطنية مواصلة التمسك بمطلب الانتخابات، وقطع الطريق على من وجدوا راحتهم في التعنت الإسرائيلي أو طربوا للعقبات الكثيفة التي تتناثر على جانبي الطريق، وحشد همتهم لردم جزء من الفجوة الواسعة في البيت الفلسطيني، ومناشدة المجتمع الدولي مساعدتهم. فلا تزال هناك قوى مخلصة تنبض بالحياة.

تلتقي الدعوة إلى الانتخابات الفلسطينية مع رغبة عارمة تكتنف شعوب العالم، ومعظم الحكام في الغرب، تطالب بالاحتكام إلى العملية الديمقراطية في المنطقة، وتشجيع النواة التي بزغت في تونس والسودان والجزائر، وقبلهم في العراق ولبنان، على الرغم من المحاصصة الطائفية في كل منهما، غير أن هناك دولا ترى أنها نبتة مشوهة يمكن تعديل وتصويب جيناتها. ويجد هؤلاء في ما يجري من حراك سياسي كبير في هذين البلدين تعديلا لمسارات خاطئة.

من الضروري أن تنتفض القوى الفلسطينية الحية غير الفصائلية للدفاع عن مطلب الانتخابات، حتى لا تبرد الدعوة وتفقد مفعولها تماما وتدخل طي النسيان. فالشعوب قادرة على فرض إرادتها السياسية حتى لو كانت قابعة تحت الاحتلال وحكامها متقاعسون.

فلسطين: من الوطنية إلى العشائرية

ماجد كيالي
كاتب سياسي فلسطيني

فجأة بات ثمة مؤتمر لما سمي "عشائر ووجهاء فلسطين"، حسب البيان الصادر عن ذلك الاجتماع قبل أيام في مدينة الخليل يوم 21 ديسمبر، لمناهضة اتفاقية "سيداو" الأممية، التي تدعو إلى وقف كل أشكال التمييز ضد المرأة، والتي وقّعت عليها السلطة الفلسطينية. ثمة عدة مشكلات في البيان المذكور، أهمها:

أولا، أنه محاولة لإحلال الهويّة العشائرية والانتماء العائلي وعلاقات القرابة، محل الهوية الوطنية والانتماء المجتمعي والعلاقات المدنية، بما يعنيه ذلك من محاولة لتقويض الإنجازات الوطنية التي تحققت بفضل كفاح الفلسطينيين طوال القرن الماضي، لفرض ذواتهم كشعب، إزاء عدوهم، وفي إدراكاتهم لذواتهم ولمصيرهم المشترك.

ثانيا إن البيان المذكور يصبّ في طاحونة إثارة التناقضات الداخلية في المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال، وهو أمر بالغ الخطورة، في وقت يفترض فيه تعزيز الجهود لاستنهاض قواه، وتعزيز قدراته، لتمكينه من مواجهة سياسات إسرائيل، وضمنها سياسات التهويد وتعزيز الاستيطان ومصادرة الأراضي، لاسيما في مدينة القدس وفي مدينة الخليل ذاتها.

ثالثا، تستعيد لغة البيان الخطابات التكفيرية التي تتعمّد استغلال الدين وإقحامه في السياسة، في محاولة لتقسيم المجتمع وتمكين البعض من ادعاء الوصاية على المجتمع، بل واعتبار ذواتهم خارج المساءلة والمحاسبة، بدعوى الشرع أو الشريعة، ما يشوه الدين ذاته، ويساهم في زعزعة التوافقات الوطنية. ولعله ليس من قبيل الصدفة انكشاف حقيقة البيان الذي تحكم في صياغته حزب "التحرير" الإسلامي، منتحلا اسم مؤتمر عشائر فلسطين كدريئة يتغطّى بها.

رابعا، يشكل البيان محاولة للانقضاض على المجتمع المدني الفلسطيني، وعلى الإنجازات التي راكمتها المرأة الفلسطينية بانخراطها في الكفاح الوطني طوال العقد الماضي، بدعوى الدين أيضا، وبدعوى مراعاة الخصوصيات الثقافية، في حين أن الاتفاقية المذكورة تركز على تمكين المرأة وتعزيز دورها، في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وضمن ذلك حقها في المساواة مع الرجل، وفقا لحقوق الإنسان، التي لا تتعارض مع صحيح الدين، ومع التطورات الحاصلة في المجتمع.

والمعنى أن البيان انتقد الاتفاقية لهذا الأمر بالذات، وضمنه لتحديدها سن الزواج بـ18 عاما، على الأقل، وليس لبعض الأمور الثانوية التي يمكن إيجاد تشريعات خاصة لها بحسب كل حالة وفقا للقوانين الخاصة بكل دولة.

والحقيقة فإن غياب الروح والقيم الوطنية هو الذي يؤدي إلى استيقاظ الروح والعلاقات والقيم العشائرية، أو ما قبل الوطنية، بمعنى أن ما حصل هو نتيجة تدهور الحركة الوطنية الفلسطينية، ونتيجة تهميش منظمة التحرير، والتحول إلى سلطة في ظل الاحتلال، ونتيجة الفجوة بين السلطة وشعبها، وهو أخيرا نتاج إبعاد الشعب عن السياسة، واحتكار العمل السياسي من قبل فصائل هرمة ومتآكلة ومتكلسة، ولم يعد لديها ما تضيفه، ونتاج الافتقاد إلى برنامج إجماع وطني.

الأمر لا يقتصر على بيان العشائر المذكور فحسب، إذ أن الأراضي الفلسطينية المحتلة شهدت في الأشهر الماضية العديد من المواقف التي تتناقض مع الروح الوطنية التحررية، وضمن ذلك منع مسرحيات غنائية في الضفة وغزة، لأسباب يتم إحالتها إلى الخصوصيات المحلية وإلى الدين، وهذا يشمل وزارة الثقافة الفلسطينية التي منعت عرضا راقصا لفرقة فلسطينية من الناصرة، بدعوى عدم ملاءمة الملابس!

الربيع العربي الذي بدأ عام 2004

علي قاسم
كاتب سوري مقيم في تونس

إن أردنا أن ننصف عام 2019 بكلمة واحدة، ما هي الكلمة التي يمكن اختيارها، هل هو عام الكوارث، أم الحروب، أم الأزمات، أم الاحتجاجات، أم هو عام الحلول؟

أي من هذه الكلمات تصلح لوصف عام يستعد العالم لتوديعه بعد 36 ساعة من الآن. وهو عام رغم ما حمله من مآس، سيبقى عالقا في الذاكرة، ليس لأي سبب من الأسباب المذكورة سابقا، ولكن لسبب آخر، لأنه عام التغيير. العام الذي اكتشفت فيه الشعوب أنها عاشت مخدوعة على مدى عقود طويلة، كانت خلالها أسيرة مفاهيم ثبت الآن زيفها.

إن أردنا أن نختصر الصورة ونضع عنوانا لما يجري اليوم في العالم، لن يكون هناك أفضل من العام الذي كشفت فيه الشعوب زيف الأيديولوجيا.

شعوب العالم اليوم تنتفض ضد العقائد والشعارات الكبيرة، بما فيها الشعارات النيوليبرالية والقومية والدينية. حتى اليسار الذي قاد طويلا المعارضة، فقد هو الآخر بريقه.

شهد عام 2019 تنامي الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وطالت تلك الحرب دولا أخرى بما فيها دول أوروبية. وأعاد صراع النفوذ ذكريات الحرب الباردة. ولن يكون حسم المعركة سهلا، فأصحاب الشعارات الكبيرة لن يلقوا السلاح، ستتساقط أعداد كبيرة من الضحايا، وسيعلن عن إفلاس دول عديدة.

في العام 2011 استبشر العالم، بثورة انطلقت من تونس، شكلت بداية مرحلة سقوط الدكتاتوريات، إلا أنها سرعان ما شهدت انتكاسة. والثورة التي هلل لها الجميع، قادت إلى ثورة مضادة، أبرز ملامحها انقلاب الشارع على رجال السياسة وعلى الأحزاب الرسمية.

في كل مكان لا كلمة تسمع، عندما يتعلق الأمر بالحكم، سوى كلمة تكنوقراط. هذا ما يطالب به التونسيون والجزائريون واللبنانيون والعراقيون. ويتمناه الشارع الليبي والسوري واليمني. وتقف في وجهه أنظمة نصبت من نفسها حماة للدكتاتوريات تحت ستار الدين. ليس أفضل من الأيديولوجيا سلاحا، عندما يتعلق الأمر بستار يحتمي خلفه الطغاة، وليس من ستار أكثر شرعية من توظيف الدين لهذا الغرض.

نوعان من الدول وفرت خدماتها للأنظمة الدكتاتورية. الدول التي تخلت عن الأيديولوجيا ودخلت في منافسة مع الولايات المتحدة ودول أوروبية، للسيطرة على مناطق نفوذ تؤمن من خلالها مصالحها الاقتصادية والأمنية، وعلى رأس تلك الدول الصين وروسيا.

والنوع الثاني، تقوده إيران وتركيا، وكل منهما اختارت تقديم خدماتها تحت ستار الدين، الذي يخفي مطامع توسعية.

لهذا كله فإن عام 2019 ليس كسائر الأعوام، وإن كان العالم سيتذكره دائما، فإن تركيا وإيران ستتذكرانه بشكل خاص. ستذكران عاما فقدت فيه البضاعة التي يروجانها قيمتها. كيف حدث ذلك ولماذا؟

التغيرات لم تبدأ من البلد الذي انطلق منه الربيع العربي، ولم تبدأ أيضا من فرنسا أو من إيطاليا، التغيرات بدأت في الولايات المتحدة، عندما قام مارك زوكربيرغ، بتأسيس فيسبوك عندما كان طالبا في جامعة هارفارد.

كانت عضوية الموقع مقتصرة على طلبة الجامعة، ولكنها شملت بعد ذلك الكليات الأخرى، في مدينة بوسطن وجامعة آيفي ليج وجامعة ستانفورد، ثم اتسعت دائرة الموقع لتشمل أي طالب جامعي ثم طلبة المدارس الثانوية، وأخيرا أي شخص يبلغ من العمر 13 عاما فأكثر. ويضم الموقع حاليا أكثر من مليار مستخدم على مستوى العالم.

انطلق فيسبوك من موقع "فيس ماتش" التابع لجامعة هارفارد، وهو موقع يعتمد على نشر صور لمجموعة من الأشخاص، ثم يقوم رواد الموقع باختيار الشخص الأكثر جاذبية. وقد قام زوكربيرغ بابتكار الموقع يوم 28 أكتوبر عام 2003، عندما كان يرتاد جامعة هارفارد كطالب في السنة الثانية. ومن أجل أن يتمكن من تأسيس الموقع لجأ إلى اختراق مناطق محمية في شبكة الكمبيوتر الخاصة بالجامعة، وقام بنسخ صور خاصة بالطلبة في السكن الجامعي.

تم إغلاق الموقع بعد بضعة أيام من قبل إدارة جامعة هارفارد. واتهم زوكربيرغ بخرق قانون الحماية وانتهاك حقوق التأليف والنشر، وانتهاك خصوصية الأفراد، ما يعرضه للطرد من الجامعة؛ ولكن تم إسقاط جميع التهم الموجهة إليه في نهاية الأمر.

وفي النصف الثاني من العام الدراسي نفسه، قام زوكربيرغ بتأسيس موقع فيسبوك، تحديدا في الرابع من يناير 2004، ليصبح القوة التي بدلت العالم، وأعادت كتابة التاريخ. وهي القوة التي ساعدت، إضافة لمواقع التواصل الاجتماعي الأخرى، على انطلاق الربيع. ليس فقط في تونس ولكن في دول العالم.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk